

تقرير المدير العام
ملحق

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

ISBN 978-92-2-619506-6
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠٠٨

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها. ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من:

ILO Publications,
International Labour Office
CH-1211 Geneva 22, Switzerland.

وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه، أو بالبريد الإلكتروني: pubvente@ilo.org
انظر موقعنا على الإنترنت: www.ilo.org/publns

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع ILC97-DG-ANNEX[2008-05-0017]-Ar.doc
طبع في سويسرا

المحتويات

الصفحة

٧	تمهيد
١	١ - مقدمة
٣	٢ - تجدد مفاوضات السلام في خضم انكماش العمالة والوضع الاجتماعي
٣	سوق عمل يعاني من الانكماش
٣	الفقر والتعبية الغذائية
٣	عزل غزة
٤	استمرار انعدام الأمن للمواطنين الفلسطينيين والإسرائيليين
٤	إحكام قبضة عمليات الإغلاق
٤	استمرار النمو في المستوطنات
٤	تحسن الوضع المالي
٥	خطة فلسطينية للإصلاح والتنمية
٥	زخم أنابوليس
٥	الرأي العام يؤيد مفاوضات السلام ولكنه متشائم من نتائجها
٦	جامعة الدول العربية
٧	٣ - عمليات الإغلاق والمراقبة الصارمة تقيد حركة التنقل والدخول
٧	الإغلاق الداخلي يشهد في الضفة الغربية
٩	الجدار الفاصل في الضفة الغربية
١١	نظام التراخيص التعسفي بانتظام يفاقم عمليات الإغلاق المادي
١٢	العزل التام لغزة يؤدي إلى الانهيار الاجتماعي والاقتصادي
١٤	أعمال العنف والانشغالات الأمنية وأثرها على النشاط الاقتصادي
١٥	المزيد من المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة
١٧	الانعكاسات على الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي
١٨	التمييز وأزمة الهوية في الجولان السوري المحتل
٢٠	٤ - أزمة العمالة التي يعاني منها العمال العرب في الأراضي المحتلة
٢٠	انخفاض متوسط المداخيل
٢٠	عدد أكبر من الأشخاص يعملون ولكن الفقر يتزايد
٢٢	المزيد من العمالة في مهن منخفضة الإنتاجية
٢٣	العمالة في إسرائيل والمستوطنات
٢٣	فقدان القدرة التنافسية
٢٤	ارتفاع حاد في الأسعار الاستهلاكية وانخفاض القوة الشرائية للأجور
٢٥	تحديات العمالة لقوى عاملة شابة سريعة النمو

٢٥ ظروف العمل الهشة والحقوق المتصلة بالعمل
٢٦ الحماية القانونية للعمال الفلسطينيين: المستوطنات والمناطق الصناعية
٢٧ ٥ - الحرية النقابية والحوار الاجتماعي
٢٩ ٦ - استنتاجات
٣١ المراجع
٣٥ مرفق
٣٥ قائمة محوري البعثة

عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠)، أوفدت هذه السنة أيضاً، بعثة رفيعة المستوى إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة والجمهورية العربية السورية ومنظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية في القاهرة. وتمتعت البعثة، كسابق عهدها، بكامل التعاون من جميع الأطراف المعنية. وإنني شديد الامتنان لذلك. وهذا ما يؤكد مرة جديدة الدعم واسع النطاق للقيم التي تجسدها منظمة العمل الدولية في أوضاع النزاعات.

وأجرت بعثة مكتب العمل الدولي مناقشات معمقة مع مجموعة واسعة من المحاورين من السلطة الفلسطينية ومن منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في الأراضي العربية المحتلة والهيئات المكونة في إسرائيل وفي الجمهورية العربية السورية، ومع ممثلين من الأمم المتحدة ومع مجموعة من المنظمات الدولية وغير الحكومية. وقدم الجميع معلومات واستشرافات قيّمة عن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، فاسترشد بها في إعداد هذا التقرير.

ويصف التقرير وضعاً متردياً للغاية في الاستخدام والعمل. ولم تتحسن المشقة التي يكابدها الشعب الفلسطيني بأي قدر يذكر بل تدهور الوضع في الواقع على نحو مثير للقلق في عدد من الجوانب. فمع إقبال شبه تام لقطاع غزة في أعقاب تصدع حكومة الوحدة الوطنية واستمرار العوائق التي تحول دون تنقل الأشخاص والبضائع في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية، باتت الحياة الاقتصادية والسياسية تعاني من التجزؤ إلى حد كبير. وهناك شخص واحد مستخدم من كل ثلاثة أشخاص في سن العمل. أما المنشآت فهي إما مغلقة وإما تعمل في مستوى أدنى بكثير من طاقتها. والاستثمارات الجديدة مؤجلة وحوالي نصف السكان الفلسطينيين يعملون على المساعدة الغذائية الدولية، وهو وضع بات مقلقاً أكثر فأكثر بفعل ارتفاع أسعار الأغذية. ولا يزال هناك نسبة عالية من البطالة بين جيل الشباب الماهرة، ولا سيما النساء.

وقفر العاملين أخذ في الارتفاع، في حين تتخفف العمالة جيدة النوعية ويزداد الإحباط.

ولم يتحسن سوى وضع الموظفين الحكوميين مقارنة بالسنة الماضية، وذلك بفضل الجهود المتضافرة التي بذلتها السلطة الفلسطينية واللجنة الرباعية للشرق الأوسط والهيئات المانحة. ومع عمليات حقن جديدة من النقد، يمكن أن نلاحظ تحسناً طفيفاً في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية طوال النصف الأخير من عام ٢٠٠٧.

وأفضت عمليات التوغل العسكرية وتبادل إطلاق النار على نحو متكرر إلى مفاقمة شديدة لمعاناة المدنيين، وضمنهم أطفال فلسطينيون وإسرائيليون على السواء، في قطاع غزة والضفة الغربية وإسرائيل.

إن الدمار الذي خلفه الإجراءات العسكرية مترافقاً باستمرار التشدد في القيود المفروضة على حركة التنقل، لا يدع مكاناً للشك في أن المشقة الاقتصادية والاجتماعية ما فتئت تتفاقم في الأراضي العربية المحتلة.

وقد أشير إلى سنة ٢٠٠٨ على أنها سنة محورية بالنسبة للسلام. وترافقت وتيرة المفاوضات المباشرة بين الأطراف بتعهد بإبرام اتفاق قبل نهاية هذه السنة.

وفي أنابوليس، أعرب الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت في بيان تفاهم مشترك عن "عزمهما على وضع حد لإراقة الدماء والمعاناة ولعقود من النزاع بين الشعبين؛ وعلى التبشير ببداية عهد جديد من السلام، يقوم على الحرية والأمن والعدالة والكرامة والاحترام والاعتراف المتبادل" (البيت الأبيض، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

وفي دمشق، في آذار/ مارس ٢٠٠٨، جدد رؤساء الدول العربية عرضهم الذي كانوا قد تقدموا به أصلاً في عام ٢٠٠٢، بالقيام بمبادرة سلام عربية، وطلبوا استعراض ذلك في ضوء المفاوضات الجارية.

وكرر بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، في رسالته الموجهة إلى قمة جامعة الدول العربية، تعهده بالسعي "إلى سلام عادل ودائم وشامل وإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل"، ودعا في الوقت ذاته إلى "استراتيجية مختلفة وأكثر إيجابية لغزة" (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨).

وفي آذار/ مارس ٢٠٠٨، أعربت رئاسة الاتحاد الأوروبي عن كامل دعمها لمفاوضات أنابوليس للسلام. وشددت على ضرورة "تحقيق نتائج سريعة وملموسة على الأرض بغية دعم المفاوضات. وأضافت أن اتخاذ الطرفين إجراءات لتنفيذ التزامات خارطة الطريق أمر حيوي بغية أن يحافظ الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني والمنطقة والمجتمع الدولي الأعم، على الثقة والدعم". (مجلس الاتحاد الأوروبي، ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٨).

ولا بد من الترحيب بجميع هذه الجهود وحشد الدعم الدولي لها.

ومع ذلك، وكما يوضحه هذا التقرير، أعرب العديد من المحاورين لبعثة مكتب العمل الدولي عن مشاطرتهم القلق من خطر اتساع الثغرة بين محادثات السلام التي حققت تقدماً لا يذكر حتى الآن، وبين استمرار "الوقائع على الأرض" كما تتجلى في حالات الإغلاق والتوغلات العسكرية ونقاط التفقيش ونظام التراخيص والمطلوب من صبر لا محدود لاجتياز الجدار الفاصل واستمرار البناء في المستوطنات والطرق المخصصة للمستوطنين دون غيرهم"، بما في ذلك تزايد فصل القدس الشرقية عن الأراضي الفلسطينية. وما فتئ الشعور بالعقاب الجماعي سائداً في جميع الأراضي العربية المحتلة.

وهناك ثغرة شاسعة بين المعاناة اليومية التي يعيشها الفلسطينيون تحت الاحتلال، وهي معاناة يقوون عليها بقدر لا يوصف من الصبر والكرامة، وبين الحياة الطبيعية التي يطمحون إليها. وينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أنه في صميم حل هذا النزاع الطويل تقع طموحات النساء والرجال والأطفال والأهل والشيوخ بالعيش حياة عادية وتحقيق مهاراتهم وطاقاتهم من أجل تحسين ظروف عيشهم.

وهذه الطموحات ليست محصورة بالوضع الفلسطيني بل هي طموحات جميع الناس. ويتجلى هذا الأمر في دستور منظمة العمل الدولية وفي ما نسميه "العمل اللائق"، أي العمل في ظروف تسودها الحرية والكرامة والإنصاف والأمن ويتمكن فيها جميع البشر، أيًا كان عرقهم أو معتقدتهم أو جنسهم، من تحقيق رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحي على حد سواء. إن هذه القيم هي المرشد الذي تستلهمه منظمة العمل الدولية في إعداد تقييمها السنوي لوضع عمال الأراضي العربية المحتلة.

وستواصل منظمة العمل الدولية اعتمادها على هذه القيم العالمية كي تسهم في إطار الولاية الموكلة إليها، بتحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع انطلاقاً من اعتقادها الثابت بأن توفير العمل اللائق للجميع في الأراضي العربية المحتلة وإسرائيل هو عنصر أساسي من عناصر السلام.

خوان سومافيا
المدير العام

نيسان/ أبريل ٢٠٠٨

١. عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠)، أوفد المدير العام مرة أخرى هذا العام بعثة إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة لإجراء أكمل تقييم ممكن لوضع عمال الأراضي (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة والجولان السوري المحتل).^١ وأوفدت بعثة أخرى إلى الجمهورية العربية السورية ومصر لتكوين فكرة أكثر تعمقاً عن التصورات الإقليمية للوضع.

٢. وكان ممثلو المدير العام يسترشدون بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، وبالمعايير والقرارات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي وبالمبادئ التي أعلنتها هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية. وكما جاء في القرار الصادر في عام ١٩٨٠، فإن المسائل الجوهرية على المحك تشمل تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بالنسبة للعمال في الأراضي العربية المحتلة، والحريات والحقوق النقابية لهؤلاء العمال والأضرار النفسية والروحية والمادية التي تلحق بالعمال العرب في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة من جراء سياسة الاستيطان الإسرائيلية. وهذا النهج يراعي كل المراعاة المبادئ والحقوق في العمل والتي تشكل إلى جانب العمالة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي أركان برنامج العمل اللائق. ومن ثم فإن هذا التقرير يأخذ في الحسبان التشريعات ذات الصلة والمعلومات المستخلصة التي تتناول الوقائع الميدانية فيما يتعلق بوضع عمال الأراضي العربية المحتلة.

٣. ولدى دراسة جميع القضايا المعنية، سواء أثناء زيارة البعثة أو عند إعداد هذا التقرير، وضع ممثلو المدير العام نصب أعينهم، جرياً على عاداتهم، معايير القانون الدولي ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب)، واللتين تشكل إسرائيل طرفاً فيهما. كما لم يغيب عن أذهانهم الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية في فتوى صادرة عنها في تموز/يوليه ٢٠٠٤، والتي تفيد بأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل، وجميعها صكوك صدقت عليها إسرائيل، تنطبق على الأعمال التي تقوم بها الدولة عند ممارسة ولايتها القضائية خارج إقليمها (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤).^٢

٤. وقد استرشدت البعثات كذلك، على جاري عاداتها في السنوات السابقة، بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا سيما قرارا مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣).

٥. وقد عهد المدير العام إلى السيد فريدريش بوتلر Friedrich Buttler، كمثل خاص له، والسيد فيليب إيجر Philippe Egger، نائب مدير ديوان المدير العام، والسيد طارق الحق، الخبير في مجال الاستخدام في المكتب الإقليمي للدول العربية في بيروت، والسيد مارتين ويلز Martin Oelz، المسؤول عن الشؤون القانونية في إدارة معايير العمل الدولية، بمهمة زيارة إسرائيل والأراضي العربية المحتلة، من ٢٩ آذار/مارس إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وقامت السيدة رشا الشرفا، ممثلة منظمة العمل الدولية بالنيابة في الضفة الغربية وغزة، بجميع التحضيرات لهذه البعثة التي كانت عضواً كاملاً فيها.

^١ مثلما أشير في تقارير سابقة، الجولان محتل من جانب إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وقد ضمته إسرائيل إليها من طرف واحد في ١٩٨١. وأعلن عن موقف الحكومة الإسرائيلية إزاء الجولان بالعبارات التالية: "تهدف بعثة مكتب العمل الدولي إلى جمع المعلومات من أجل تقرير المدير العام عن الأراضي العربية المحتلة. ويتمثل موقف حكومة إسرائيل في أن الجولان الذي تطبق عليه قوانين إسرائيل ولايتها القضائية وإدارتها، لا يعد الآن من تلك المناطق. وعلى ضوء هذا الاعتبار، منحت بعثة مكتب العمل الدولي تصريحاً بزيارة الجولان كبادرة حسن نية مع كافة التحفظات. وينبغي ألا يكون قرار تسهيل هذه الزيارة غير الرسمية بمثابة سابقة، وهو لا يخالف بأي حال موقف الحكومة الإسرائيلية". وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، اعتمد مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرار رقم ٤٩٧ الذي يطالب إسرائيل بإلغاء قرارها بضم الجولان، وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة أبداً.

^٢ انظر الفقرات من ١١١ إلى ١١٣ من فتوى المحكمة.

^٣ عيّنت أوميت إيفينديجولو Umit Efendioğlu، وهي عضو في ديوان المدير العام، كفرد من أفراد البعثة. وشاركت في عملية إعداد التقرير رغم أنها لم تستطع المشاركة في البعثة كما كان مزعماً.

٦. وفي إطار البعثة، أجرى ممثلو المدير العام مناقشات واجتماعات عديدة مع المحاورين الإسرائيليين ومع المحاورين الفلسطينيين ومع المحاورين السوريين^٤. والتقوا بممثلين عن مختلف الوزارات في السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث والمنظمات النسائية وقادة المجتمع المحلي. كما أجرت البعثة مشاورات مع ممثلين عن مجتمع المانحين والأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

٧. وعهد إلى السيد فريدريش بوتلر والسيدة ندى الناشف، المديرة الإقليمية للدول العربية، والسيد فيليب إيجر بمهمة زيارة الجمهورية العربية السورية في ٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ من أجل إجراء مشاورات مع الحكومة السورية ومع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل، وبمهمة زيارة مصر في ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ للقاء ممثلين عن جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية.

٨. ويعرب المدير العام عن عميق امتنانه إلى جميع الأطراف المعنية، ويرغب في أن ينوه بأن ممثليه قد تمتعوا، كعهدهم دائماً، بالقدر الأكمل من التعاون من جانب جميع الأطراف، العربية والإسرائيلية على حد سواء، وكذلك من ممثلي منظمات منظومة الأمم المتحدة، في الحصول على المعلومات الوقائية التي يستند إليها هذا التقرير. كما ينوه بالتعاون الكامل الذي قدمه إلى ممثليه كل من سلطات الجمهورية العربية السورية وجامعة الدول العربية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وقد قدمت معلومات في هذا الصدد.

٩. وهذا التقرير يأخذ في الحسبان المعلومات التي حصلت عليها البعثات المذكورة أعلاه في عين المكان، فضلاً عن الوثائق التي قدمها محاورو البعثة ووثائق أخرى متاحة للجمهور. ولدى دراسة وضع العمال العرب في الأراضي العربية المحتلة، اتخذت البعثة في عملها جانب الحياد والموضوعية.

⁴ ترد قائمة بمحاوري البعثة في المرفق بهذا التقرير.

٢ - تجدد مفاوضات السلام في خضم انكماش العمالة والوضع الاجتماعي

١٠. في أوائل عام ٢٠٠٨ شهدت البعثة السنوية للمدير العام مرة جديدة انكماشاً شديداً في العمالة والوضع الاجتماعي في الأراضي العربية المحتلة. ويرزح الفلسطينيون وسوق العمل والاقتصاد تحت وطأة ثماني سنوات من تزايد حدة عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على حركة تنقل الأشخاص والبضائع. ولا يزال المواطنون الفلسطينيون والإسرائيليون عرضة لهجمات وعمليات قتل منتظمة. وقد أدى العزل شبه التام لغزة منذ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، رداً على سيطرة حركة حماس فعلياً على السلطة، إلى دفع السكان إلى حافة أزمة إنسانية. ويقدم المجتمع الدولي دعماً سياسياً ومالياً كبيراً للسلطة الفلسطينية. ولقد أعطى مؤتمر أنابوليس في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ زخماً جديداً لإجراء مفاوضات مباشرة بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت.

١١. والمسألة الأساسية هي مسألة معرفة ما إذا كان يمكن لهذه المفاوضات أن تخلص إلى نتائج من شأنها أن تحدث تغييراً يعتد به في ظروف العيش اليومية للفلسطينيين، وأن تعيد إنارة شعلة إيمانهم بقدرة زعمائهم ومؤسساتهم على قيادتهم نحو دولة مستقلة وديمقراطية تعيش في سلام مع جيرانها وتكرس ذاتها لتعزيز رفاهة شعبها، كما ورد في خارطة الطريق الصادرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

سوق عمل يعاني من الانكماش

١٢. كانت ظروف العمالة والظروف الاجتماعية وظروف عمل العمال في الأراضي العربية المحتلة لا تزال تعاني من الانكماش في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عندما زارت بعثة مكتب العمل الدولي المنطقة. وتبين آخر البيانات المتوافرة أن شخصاً واحداً من أصل ثلاثة أشخاص في سن العمل (١٥ سنة وما فوق) مستخدم (وفقاً للتعريف المعتاد للعمالة في منظمة العمل الدولية) طيلة الوقت أو لبعض الوقت، وأن نسبة البطالة تقارب ما يفوق ٢٠ في المائة. وارتفع عدد العمال الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية على أساس يومي أو مؤقت ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ ٦٦٠٠٠ شخص في نهاية عام ٢٠٠٧. وقد استقر الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد في عام ٢٠٠٧ عند مستوى منخفض جداً بلغ ١,١٧٨ دولاراً أمريكياً، أي بزيادة ٢٧ في المائة دون ذروته التاريخية في عام ١٩٩٩.

الفقر والتبعية الغذائية

١٣. بلغت نسبة انتشار الفقر المدقع بين السكان ٤٠ في المائة في غزة و ١٩ في المائة في الضفة الغربية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، مما يبين بعض التحسن مقارنة بمستويات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (وذلك إلى حد كبير بسبب استئناف دفع الأجور للموظفين الحكوميين) ولكن لا تزال المستويات مرتفعة (شركة الشرق الأدنى للاستشارات، ٢٠٠٧).

١٤. وما يقرب من نصف مجموع الأسر الفلسطينية تعول على المساعدة الغذائية التي يقدمها المجتمع الدولي. وبسبب نقص الدخل والعمالة المناسبين، يعول زهاء ٨٠ في المائة من الأسر في غزة، أي ١,٣ مليون شخص، و ٣٣ في المائة في الضفة الغربية (٠,٧ مليون شخص)، اليوم على المساعدة الغذائية الدولية. وفي عام ٢٠٠٦، بلغت مصروفات الهيئات المانحة ١,٤ مليار دولار أمريكي من المساعدة المقدمة للأراضي الفلسطينية المحتلة، أي ما يساوي ٣٤,٦ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي الفلسطيني (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٨)، وهو من أعلى المعدلات في العالم.

عزل غزة

١٥. ترواح غزة تحت وطأة عزلة تامة منذ أن سيطرت حركة حماس سيطرة فعلية على القطاع في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويسمح على نحو متقطع بدخول المساعدة الإنسانية بتقدير معايير تقادياً لأزمة إنسانية حادة. ولقد باتت عمالة وأنشطة القطاع الخاص شبه متوقفة كلياً. واستؤنف دفع أجور موظفي السلطة الفلسطينية وإن كان قد طلب من الموظفين الحكوميين ألا يذهبوا إلى عملهم إذا كان عملهم مرتبطاً مباشرة بحركة حماس. وقد سيطرت حركة حماس على مرافق وأنشطة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، كما أقيمت بذلك بعثة مكتب

١٦. ودعا روبرت سري Robert Serry، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، والذي أجرت معه البعثة محادثات في القدس، إلى "اعتماد استراتيجية مختلفة وإيجابية بقدر أكبر من أجل غزة"، تركز على "استئناف الحياة الاقتصادية العادية للناس في غزة، وتسعى في الوقت ذاته إلى اتخاذ ترتيبات تضمن أمن إسرائيل ومصر والفلسطينيين وتدعم السلطة الفلسطينية الشرعية. وينبغي إيجاد الظروف الملائمة للسماح بإعادة فتح المعابر" (مجلس الأمن بالأمم المتحدة، ٢٠٠٨).

استمرار انعدام الأمن للمواطنين الفلسطينيين والإسرائيليين

١٧. إن انعدام الأمن هو سمة مستمرة في حياة المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، رغم أن عواقب ذلك اشد انتشاراً بكثير في حياة الفلسطينيين اليومية على حد ما يرد وصفه في هذا التقرير. فعمليات التوغل المتكررة لقوات الدفاع الإسرائيلية في غزة وفي الضفة الغربية تخلف ضريبة شبه يومية من الضحايا. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٨ بلغت وفيات الفلسطينيين ٢٩٦ شخصاً، أي بزيادة سنة أضعاف تقريباً مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٧. واستمرت الهجمات بالهاون والصواريخ من غزة في اتجاه إسرائيل متسببة بإصابات وأضرار مادية. وسجلت ١١ إصابة مميتة بين الإسرائيليين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨. ويؤدي استخدام أسلحة عسكرية أكثر تطوراً إلى وضع ما يقرب من ١٣٥ ٠٠٠ إسرائيلي من المدنيين داخل شعاع قدره ٢٥ كيلومتراً حول شمالي غزة تحت تهديد القصف. ولقد أدان منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، الاستهداف العشوائي للسكان المدنيين في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة. وتقوم السلطة الفلسطينية بإعادة بناء القوى الأمنية بغية إعادة إرساء القانون والنظام في المناطق الخاضعة لسلطتها المباشرة.

إحكام قبضة عمليات الإغلاق

١٨. إن السبب المباشر لانكماش الاقتصاد وسوق العمل يكمن في انتشار القيود التي تفرضها سلطة الاحتلال على حركة التنقل والنفوذ إلى الأسواق. وكان هناك ما يقرب من ٦٠٠ حاجز مادي أمام حركة تنقل الأشخاص على طول الطرقات في أوائل عام ٢٠٠٨، مستكملة باستمرار بناء الجدار الفاصل (وقد أنجز منه الآن ما يقرب من ٥٧ في المائة) ونظام التصاريح الشامل لجميع جوانب الحياة (الإقامة والتنقل والاستخدام وضم شمل الأسرة). فالانتظار ساعات طويلة عند نقاط التفتيش التي تشرف عليها قوات الدفاع الإسرائيلية إنما هو الوجه اليومي للاحتلال الذي يواجهه معظم الفلسطينيين في الضفة الغربية التي تزداد تجزؤاً إلى مناطق معزولة وغير قابلة للاستدامة اقتصادياً تفصل بينها نقاط التفتيش والطرقات "المخصصة للمستوطنين دون غيرهم".

استمرار النمو في المستوطنات

١٩. تؤدي المستوطنات وما ينتج عنها من تجزؤ للضفة الغربية إلى عواقب وخيمة على سبل حصول الفلسطينيين على الموارد الإنتاجية والعمالة وبالنسبة لحركة تنقل الأشخاص والسلع. وفي نهاية عام ٢٠٠٦، كان زهاء ٤٥٠ ٠٠٠ مواطن إسرائيلي يعيشون في مستوطنات منشأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والضفة الغربية، وزهاء ١٧ ٠٠٠ في الجولان السوري المحتل. وتواصل بناء الهياكل الأساسية والمساكن في المستوطنات على نحو نشط في عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨ رغم تكرار النداءات من المجتمع الدولي لوقف عملية البناء في الأراضي المحتلة وإقامة المستوطنات.

تحسن الوضع المالي

٢٠. تلقت الحكومة المؤقتة التي عينها الرئيس عباس في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ويرأسها رئيس الوزراء سلام فياض دعم اللجنة الرباعية للشرق الأوسط. واستؤنف دعم المانحين المباشر إلى السلطة الفلسطينية في تموز/يوليه ٢٠٠٧، كما استؤنف تحويل العائدات التي تقطعها إسرائيل بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. وفي أوائل عام ٢٠٠٨، كانت السلطة الفلسطينية تدفع على نحو منتظم رواتب الموظفين الحكوميين، بما في ذلك متأخرات الأجور المتراكمة في عام ٢٠٠٦ وأوائل عام ٢٠٠٧. ومع تجدد دعم الهيئات المانحة اتخذت الحكومة إجراءات حاسمة في اتجاه الحد تدريجياً من العجز المالي (المتوقع بنسبة ٢٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨) والتحكم على نحو أفضل بمجموع الأجور.

خطة فلسطينية للإصلاح والتنمية

٢١. أعدت السلطة الفلسطينية الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية لمدة ثلاث سنوات (٢٠٠٨-٢٠١٠) بعنوان *بناء دولة فلسطينية: نحو السلام والازدهار* (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٧ ب). وتتمحور الخطة حول ثلاثة مواضيع رئيسية هي: الإدارة السديدة؛ الأمن والتدابير المالية الرامية إلى الحد من العجز وزيادة الإنفاق الإنمائي؛ تنمية القطاع الخاص. وأثنت رئيسة مؤتمر المانحين الدوليين (فرنسا) المنعقد في باريس في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، والمشاركون في رئاسة المؤتمر (الجماعة الأوروبية والنرويج وتوني بلير)، على الخطة وتلقوا تعهدات مقدارها ٧,٤ مليار دولار أمريكي من ٨٧ بلداً ومنظمة دولية. وتجمع التعهدات بين شتى فئات المصادر، بما في ذلك التزامات جديدة والتزامات مشروطة. وتبرز الوثيقة الحاجة إلى "إجراءات ملموسة وفورية على الأرض بروح من التفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه في أنابوليس". وتقوم السلطة الفلسطينية بتطبيق الخطة بوصفها إطارها السياسي الشامل. ويزعم عقد مؤتمر استثماري فلسطيني هام في أيار/ مايو ٢٠٠٨ في بيت لحم لمناقشة فرص الاستثمار وإقامة الشراكات بين دوائر الأعمال الفلسطينية والدولية.

زخم أنابوليس

٢٢. في أعقاب مؤتمر أنابوليس المعقود بدعوة من الرئيس بوش في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، اتفق رئيس الوزراء إيهود أولمرت والرئيس محمود عباس على "الضلوع في مفاوضات نشطة ومتطورة ومستمرة و[...] بذل قصارى الجهود لإبرام اتفاق قبل نهاية عام ٢٠٠٨". (البيت الأبيض، ٢٠٠٧).

٢٣. وشاركت الأطراف في مناقشات ومفاوضات مكثفة على أعلى المستويات في جوانب ثلاثة هي: مسائل الأمن؛ تيسير الظروف بالنسبة للفلسطينيين؛ المفاوضات السياسية. وفي ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٨، أنجزت وزيرة خارجية الولايات المتحدة، كوندوليزا رايس، رحلتها الرابعة عشرة إلى المنطقة في ١٥ شهراً. وفي تلك المناسبة، أعلنت إسرائيل سلسلة من التدابير لتيسير الظروف على الفلسطينيين، بما في ذلك إزالة ٥٠ حاجزاً تريبياً يعيق طرق الوصول إلى إسرائيل وزيادة عدد العمال الفلسطينيين المقبولين في إسرائيل. وأعلنت وزيرة الخارجية أن الولايات المتحدة ستترصد التطورات على نحو وثيق (كوب، ٢٠٠٨). وفي ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، التقى رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس مجدداً لدفع وتيرة المفاوضات قدماً.

الرأي العام يؤيد مفاوضات السلام ولكنه متشائم من نتيجتها

٢٤. تجرى على نحو منتظم استطلاعات للرأي العام الفلسطيني. وقد أجرى المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والاستقصاءات آخر استطلاع له بين ١٣ و ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٨. ولا تزال أغلبية كبيرة (٦٦ في المائة) تؤيد مفاوضات السلام وتطبيع العلاقات مع إسرائيل وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وإنشاء دولة فلسطينية. وفي الوقت ذاته، يعتقد ٨٠ في المائة من الأشخاص الذين شملتهم الاستطلاعات أن المفاوضات الجارية في أعقاب مؤتمر أنابوليس لن تفلح. وترفض غالبية كبيرة (٦٨ في المائة) استيلاء حركة حماس بالقوة على غزة، رغم أن ٤٩ في المائة من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع لا يزالون يؤيدون حكومة وحدة وطنية يرأسها رئيس الوزراء هنية، في حين أن ٣٨ في المائة يؤيدون حكومة برئاسة رئيس الوزراء فياض. أما الرضا عن أداء الرئيس عباس فقد انخفض إلى ٤١ في المائة من نسبة قدرها ٥٠ في المائة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧.

٢٥. وقال صائب عريقات، وهو مفاوض باسم السلطة الفلسطينية، لبعثة مكتب العمل الدولي ما يلي: "إنني اعتقد فعلاً أن سنة ٢٠٠٨ يمكن أن تكون سنة سلام. ولقد حان زمن القرارات، ولا بد للسلطة الفلسطينية من أن تعيد اكتساب ثقة شعبها. والفلسطينيون يرغبون في أن يروا الأفعال بأعين لا أن يسمعوا الأقوال فحسب".

٢٦. وحسب قول غسان الخطيب، وهو محلل سياسي فلسطيني ووزير سابق للعمل والتخطيط، مشيراً إلى التدابير التي أعلنها الإسرائيليون في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٨، فإن هناك احتمالاً كبيراً في القيام بتحركات ليس لها أي وقع على حياة الناس. (الخطيب، ٢٠٠٨).

جامعة الدول العربية

٢٧. خلال انعقاد الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر العمل العربي في شرم الشيخ في ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعرب وزراء العمل وممثلو العمال وممثلو أصحاب العمل في العالم العربي عن تضامنهم مع فلسطين ودعوا إلى احترام الشرعية الدولية كأساس لحل القضية الفلسطينية بالاستناد إلى المبادئ التي أرستها مؤتمرات القمة العربية وإلى عزم البلدان العربية على مواصلة العمل بجميع الوسائل لإرساء سلام قائم على العدالة (مؤتمر العمل العربي، ٢٠٠٨).

٢٨. وأثناء انعقاد مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في دمشق في ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، أعلنت الدول الأعضاء أن مبادرة السلام العربية التي عرضت على إسرائيل في عام ٢٠٠٢ "رهن بتنفيذ إسرائيل التزاماتها في إطار القرارات الدولية لتحقيق السلام في المنطقة" (الجزيرة، ٢٠٠٨). وأشار القادة العرب إلى أنهم سيعيدون النظر في عرض السلام شريطة أن يحرز شيء من التقدم من الجانب الإسرائيلي فيما يخص التزامات إسرائيل، وقرروا البدء باستعراض الوضع في أواسط عام ٢٠٠٨ ليتحققوا مما إذا كان ينبغي سحب العرض أم لا.

٢٩. وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام القمة، أعرب عن تشاؤمه من نتيجة مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، التي استهلكت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ والتي "لا يمكن أن تستمر في ظل الجرافات الإسرائيلية التي تتبلغ أرضنا وتبني المستوطنات وفي ظل العمليات العسكرية الإسرائيلية اليومية"، كما قال. وحذر من أنه "إذا لم نتوصل إلى حل في نهاية هذه السنة فإن هذا يعني أن المنطقة برمتها ستكون على حافة حقبة جديدة من التوتر وفقدان الثقة بالسلام" (هآرتيز، ٢٠٠٨).

٣٠. وفي لقاء السفير صبيح، مساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية، مع بعثة مكتب العمل الدولي، ذكر بالإطار القانوني الدولي الذي ينبغي إجراء مفاوضات السلام ضمنه، في مواجهة استخدام القوة "وشرعة الأقوى" السائدة في الأراضي المحتلة. وأدان استهداف المدنيين، سواء أكانوا إسرائيليين أم فلسطينيين، وشدد على أنه لا بد من متابعة المفاوضات الجارية ضمن الإطار القانوني الدولي السائد، الذي من شأنه أن يعزز الاحترام والمصالحة الضروريين. وذكر بأن الظلم لا يولد إلا المزيد من الظلم. ودعا إلى وضع حد للعقاب الجماعي في صورة مشقة إنسانية مفروضة على الشعب الفلسطيني. فالحديث عن السلام حين تستمر هذه المعاناة أمر في غاية الخطورة لجميع الأطراف المعنية.

٣ - عمليات الإغلاق والمراقبة الصارمة تقيد حركة التنقل والدخول

٣١. إن حركة تنقل الأشخاص والسلع داخل الضفة الغربية وغزة وفيما بينهما مقيدة بشدة بتدابير الإغلاق. وتشمل الحواجز المستخدمة داخل الضفة الغربية نقاط التفتيش والمتاريس والبوابات المعدنية والحواجز الترابية والجدران وحواجز الطرق والخنادق، بالإضافة إلى الجدار الفاصل، الذي يُبنى معظمه حالياً شرق خط الهدنة لعام ١٩٤٩ ("الخط الأخضر") داخل الضفة الغربية. وتشدت عمليات الإغلاق الخارجي للضفة الغربية، في الوقت الذي تعزل فيه غزة عزلاً محكماً عن بقية العالم. وعُززت الحواجز المادية بإجراءات إدارية معقدة، بما فيها نظام تراخيص تقييدي للغاية.

٣٢. وتصرح الحكومة الإسرائيلية أن نظام الإغلاق والقيود على حركة التنقل أمر ضروري لحماية المواطنين الإسرائيليين من هجمات الناشطين الفلسطينيين، لكن الفلسطينيين والأمم المتحدة والمانحين ومنظمات حقوق الإنسان يعتقدون إلى حد كبير أن نظام الإغلاق أكبر من التهديد القائم وأنه رديف لعقاب جماعي. فضلاً عن ذلك، يشير البنك الدولي إلى استخدام القيود على حركة التنقل والدخول كوسيلة لتوسيع وحماية العمل الاستيطاني غير الشرعي، كما يشير إلى تنقل المستوطنين الإسرائيليين دون أي عائق نسبياً داخل الضفة الغربية (البنك الدولي، ٢٠٠٧). وإن القيود المفروضة على حرية التنقل تقسم البلدات الفلسطينية وتمنع الوصول إلى الأرض والمنشآت وأماكن العمل، وكذلك إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، في الوقت نفسه الذي تزيد فيه من اعتماد الفلسطينيين على المعونة في سياق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية.

٣٣. وقد أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري، التابعة للأمم المتحدة، مؤخراً عن قلقها البالغ "إزاء القيود الصارمة المفروضة على حرية الحركة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تستهدف جماعة قومية أو إثنية معينة، وبخاصة عن طريق الجدار الفاصل، ونقاط التفتيش، والطرق المحظورة ونظام التصاريح، [والتي] سببت مشقة وأحدثت تأثيراً بالغ الضرر على تمتع الفلسطينيين بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوقهم في حرية الحركة والحياة الأسرية والعمل والتعليم والصحة." (لجنة القضاء على التمييز العنصري، ٢٠٠٧).

٣٤. وإن تكافؤ الفرص والمعاملة على قدم المساواة في الاستخدام والمهنة، بغض النظر عن العرق أو اللون أو نوع الجنس أو الدين أو المنشأ الوطني أو الرأي السياسي أو الأصل الاجتماعي، جانب أساسي من جوانب الحق في العمل وواحد من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، التي حددتها منظمة العمل الدولية. وفي ضوء المعلومات التي جُمعت والمناقشات التي أجريت، لا يسع البعثة إلا أن تعرب عن القلق الذي يساورها لأن عمليات الإغلاق وشروط التراخيص ما زالت تحد من تكافؤ الفرص أمام الفلسطينيين، رجالاً ونساءً، للبحث عن وظائف ولممارسة مهنتهم وإدارة أعمالهم بشكل مستدام اقتصادياً وللمشاركة في ما يطمحون إليه من التعليم والتدريب. وقد أكدت هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية باستمرار أنه عندما تعتمد تدابير تؤثر في الحصول على الاستخدام والمهنة لأسباب أمنية، يجب ألا تطبق لمجرد الانتماء إلى مجموعة أو جماعة معينة، وإلا فهي تدابير تمييزية (مكتب العمل الدولي، ١٩٩٦).

٣٥. وبالنسبة للعديد من المراقبين، فإن القيود المفروضة تتعدى ما يمكن تبريره على أساس الضرورة والتناسب بموجب القانون الدولي. ويُنظر إليها أيضاً على أنها تنتافي مع واجبات القوة المحتلة بأن تضمن تلبية احتياجات السكان في الأراضي المحتلة وتمتنع عن فرض أشكال العقاب الجماعي (مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨؛ بتسليم، ٢٠٠٧). وفيما يخص عمليات الإغلاق الناتجة عن بناء الجدار الفاصل، خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن إسرائيل لا تفي بالالتزامات المنصوص عليها في المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على حق حرية التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤). وبالنسبة لبتسليم، فإن "حرية تنقل الفلسطينيين قد تحولت من حق أساسي من حقوق الإنسان إلى امتياز تمنحه إسرائيل أو تسحبه كما ترى ذلك مناسباً" (بتسليم، ٢٠٠٧ ب).

الإغلاق الداخلي يشتد في الضفة الغربية

٣٦. أكد مؤتمر أنابوليس ومحادثات السلام التي تلتها ضرورة أن تخفف إسرائيل من القيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص والسلع في الضفة الغربية وغزة. وإن الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، مثلما أيدتها مؤتمر المانحين الذي عُقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، هي بشدة جزء لا يتجزأ من إلغاء عمليات الإغلاق. ويبين الجدول ٣-١ عدد تدابير الإغلاق في الضفة الغربية حسب

الجدول ٣-١: تدابير الإغلاق الداخلي (الحواجز المادية) والقوى العاملة المقدرة، حسب محافظات الضفة الغربية

عدد تدابير الإغلاق في:	بيت لحم	الخليل	جنين	أريحا	القدس	نابلس	قلقيلية	رام الله	سلفيت	طوباس	كولكرم	المجموع
تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦	39	203	17	12	36	78	16	62	30	8	22	523
نيسان/ أبريل ٢٠٠٧	37	218	14	15	36	84	14	70	30	8	21	547
أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧	29	188	17	12	40	106	20	83	32	9	27	563
كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	30	191	17	11	40	102	20	82	33	10	22	558
القوى العاملة	44 712	125 893	63 710	11 064	91 529	80 836	22 155	66 735	15 623	11 005	43 036	576 298

المصدر: المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: خرائط الإغلاق في الضفة الغربية، ٢٠٠٧، على الموقع التالي: www.ochaopt.org؛ بيانات القوى العاملة مستقاة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨.

٣٧. وقد تزايد مجموع تدابير الإغلاق الداخلي على مدى سنة ٢٠٠٧، ليصل إلى عدد ٥٥٨ في كانون الأول/ديسمبر. ويفيد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن هذه الحواجز تزايدت أكثر من حيث العدد لتصل إلى ٥٨٠ حاجزا في شباط/فبراير ٢٠٠٨ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٨)، خلافاً لروح عملية السلام التي تم إحيائها. وتبقى مدينة الخليل في الجنوب ومدينة نابلس في الشمال، اللتين تضمنان أكبر قوة عاملة، معرضتين لأعلى مستويات الإغلاق والعزل في الضفة الغربية.

٣٨. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان في البلدة القديمة في الخليل ("المنطقة H2") عدد إضافي يبلغ ٧٦ من نقاط التفتيش والحواجز التي لا يشملها الحساب الوارد أعلاه. وحسب تقرير بتسليم، أجبرت ١٨٢٩ منشأة فلسطينية، تمثل ٧٧ في المائة تقريبا من المنشآت التي كانت موجودة في المنطقة، على الإغلاق (أغلبها منذ الانتفاضة الثانية)، وبقيت ٥٥٩ منشأة تعمل فقط (بتسليم، ٢٠٠٧).

٣٩. وأفاد ممثلو غرفة تجارة نابلس بأن تدابير الإغلاق الصارمة المفروضة حول مدينة نابلس قد أدت إلى ابتعاد العديد من المنشآت والمصانع. ويُقدر تراجع التجارة بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة وتراجع الصناعة والبناء بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة. وصرح بأن إنفاذ نظام "التشاحن" في نقطة تفتيش عورتا، لنقل جميع السلع التجارية إلى المدينة ومنها، "يخنق المنشآت الوطنية".

٤٠. ويبدو أن نقاط التفتيش العشوائية أو "الطيارة" الإضافية، التي توقف المركبات الفلسطينية على طرق العبور الرئيسية (غالبا في ساعات ذروة السفر)، قد تراجعت من متوسط أسبوعي كان يفوق ١٥٠ في بداية ٢٠٠٧ إلى نصف هذا العدد تقريبا في العام التالي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٨).

⁵ لقد أنشأ بروتوكول الخليل الخاص الموقع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ منطقة منفصلة وهي منطقة H2 التي تغطي تقريبا ٢٠ في المائة من مدينة الخليل، وتقدم لها السلطة الفلسطينية الخدمات الإدارية، لكن تبقى لإسرائيل المراقبة الأمنية التامة عليها. ويقدم في هذه المنطقة عدد من المستوطنين الإسرائيليين يقدر بزهاء ٤٠٠ شخص وسط ٣٥٠٠٠ فلسطيني (١٧٠٠٠٠ فلسطيني تقريبا في مدينة الخليل كلها). ويحوي هؤلاء المستوطنين ١٥٠٠ جندي من قوات الدفاع الإسرائيلية.

⁶ يقضي نظام "التشاحن"، الذي استُحدث في البداية في معبر كارني بين غزة وإسرائيل، بتفتيش محتويات شاحنة ونقلها إلى شاحنة فارغة تنتظرها في الجهة الأخرى من نقطة التفتيش، لتسليمها في الداخل.

الإطار ٣-١

نقاط التفتيش

خلال زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس للمنطقة في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٨، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، عن إزالة ٥٠ حاجزاً (معظمها من الحواجز الطرقية بدون جنود/ الحواجز الترابية) ونقطة تفتيش واحدة في الضفة الغربية. وفي حين ينبغي تشجيع جميع الجهود الرامية إلى تحسين حركة التنقل والدخول، لم تكن لا مواقع هذه الحواجز الخمسين ولا الأليات الخاصة بإنفاذ هذا القرار بادية على الفور. وإذا كانت جميع الحواجز عائقاً أمام تنقل الفلسطينيين، فإن نقاط التفتيش المزودة بجنود هي التي تسبب في معظم الأحيان أكبر الصعوبات وأطول حالات التأخر. وقد قدمت وزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الفلسطينية إلى بعثة مكتب العمل الدولي قائمة بنقاط التفتيش "الاستراتيجية" بشكل خاص البالغ عددها ١١ نقطة والتي تقع على نقاط الدخول الرئيسية وتخلق العوائق الأكبر أمام حركة التنقل والتجارة في الضفة الغربية؛ ولم تتم إزالة أية نقطة منها. وهي كالتالي:

اسم نقطة التفتيش	الموقع (المدينة / البلدة)	المحافظة
نقطة تفتيش مكتب التنسيق والارتباط	مدينة قلقيلية	قلقيلية
نقطة تفتيش العنب	مدخل نابلس	نابلس
نقطة تفتيش دير شرف	مدخل نابلس	نابلس
نقطة تفتيش حوارة	مدخل نابلس	نابلس
نقطة تفتيش زعتره	بين نابلس/ رام الله	نابلس
نقطة تفتيش بيت إيبا	بين نابلس/ طولكرم/ جنين	نابلس
نقطة تفتيش جبع	بين رام الله/ أريحا	رام الله
نقطة تفتيش الكوننبر	مدخل بيت لحم	بيت لحم
نقطة تفتيش الحمرا	بين أريحا/ الشمال	أريحا
نقطة تفتيش الجسر	مدينة الخليل	الخليل
نقطة تفتيش الفحص	بين الخليل/ ترقوميا	الخليل

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، ٢٠٠٨.

الجدار الفاصل في الضفة الغربية

٤١. يمتد المسار المتوقع حالياً للجدار الفاصل في الضفة الغربية إلى ٧٢٣ كلم، بُني ٥٧ في المائة منه مع حلول كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٨). وقد دعت الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ إلى وقف أعمال تشييد الجدار الفاصل وتفكيكه على الفور وجبر جميع الأضرار الناتجة عنه. وأيد هذه الفتوى القرار اللاحق الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة^٧.

٤٢. ويقع ٢٠ في المائة فقط من مسار الجدار الفاصل بموازاة الخط الأخضر، في حين ستقع ٩,٥ في المائة تقريباً من أراضي الضفة الغربية، التي يشمل معظمها الأراضي الزراعية الخصبة والموارد المائية، وكذلك القدس الشرقية في "منطقة التماس" بين الجدار الفاصل والخط الأخضر، وستكون بالتالي معزولة عن بقية الضفة الغربية. وسيتم إدخال ما يفوق ٨٠ في المائة من المستوطنين الإسرائيليين إلى المنطقة نفسها وسيكونون بالتالي متصلين بإسرائيل (المرجع نفسه).

٤٣. ويحتاج جميع الفلسطينيين البالغين ١٦ سنة أو أكثر من العمر، الذين يعيشون داخل منطقة التماس، إلى تراخيص "طويلة الأمد" أو تراخيص "المقيمين الدائمين" لكي يبقوا مقيمين في بيوتهم، في حين يحتاج المزارعون الذين يعيشون شرق الجدار الفاصل إلى تراخيص "الزوار" للدخول إلى أراضيهم الواقعة في منطقة التماس عبر بوابات معينة. وتكون بوابات الجدار الفاصل هذه في معظم الأحيان مفتوحة خلال ساعات قليلة فقط

⁷ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/ES-10/15 الصادر في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

٤٤. وفي حين يعزل الجدار الفاصل تدريجياً معظم الضفة الغربية عن إسرائيل، بُنيت حتى الآن ١٢ نقطة عبور من أجل تنقل الأشخاص والسلع. وتسمح إحدى عشرة نقطة منها للعمال الفلسطينيين الحاملين للتراخيص بالعبور^٨ وتستخدم خمسة منها كأرصفة للتشاحن لنقل البضائع من الضفة الغربية وإليها. وغالباً ما تشير إسرائيل إلى معابر الجدار الفاصل بعبارة "محطات حدودية"، رغم أن خمسة منها فقط تقع بالفعل على الخط الأخضر. وتسلم قوات الدفاع الإسرائيلية إدارة المعابر بشكل متزايد إلى السلطات الجمركية الإسرائيلية والشرطة المدنية وشركات الأمن المدني.

٤٥. وأثار ممثلو القطاع الخاص الفلسطيني مع بعثة مكتب العمل الدولي عدداً من بواعث القلق بشأن فعالية المعابر التجارية. فقد زادت فترات الصفقات وتكاليفها وخطر تلف السلع زيادة كبيرة منذ التنفيذ الكامل لنظام التشاحن في المحطات^٩. إضافة إلى ذلك، يهدد الانتظار الطويل والتفتيش وفترات النقل المرتبطة بنظام التشاحن المنتجات الزراعية القابلة للتلف، التي تحتاج إلى النقل بسرعة لتحفظ بقيمتها. فضلاً عن ذلك، يتعامل حالياً نظام المحطات بكامله فقط مع عدد ضعيف جداً من الشاحنات (بالمقارنة بحركة السلع التجارية قبل اندلاع الانتفاضة الثانية)، وعلى ما يبدو، فهناك قدرة محدودة جداً لأي نمو أكبر.

الإطار ٣-٢

شاعر إفرام/ معبر طيبه: مراقبة حركة التنقل عبر الجدار الفاصل

إن محطة شاعر إفرام الواقعة على الحد الجنوبي لمدينة طولكرم في شمال الضفة الغربية، والتي أنشئت في سنة ٢٠٠٦، هي أول وأكبر نقطة عبور تابعة للإدارة المدنية من أجل تنقل الأشخاص والسلع على طول الجدار الفاصل في الضفة الغربية.

ومن حيث المبدأ، يعمل المعبر لصالح الأشخاص ستة أيام في الأسبوع، من الساعة ٤,٣٠ صباحاً إلى الساعة ٧ مساءً (ويفتح في الساعة ٥ صباحاً أيام الجمعة)، وتسمح قدرته الحالية بالتعامل مع ما يصل إلى ١٤٠٠ شخص في الساعة. ويعني التفتيش الأمني باستخدام تكنولوجيا عالية أنه لا يوجد أي اتصال مباشر بين موظفي الأمن الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يستخدمون المعبر. ويمر الفلسطينيون الذين يمتلكون بطاقة تعريف مغنطيسية وترخيص العمل اللازم للعبور إلى إسرائيل عبر ممر تجري فيه عمليات تفتيش أمني عن طريق الآلات والتعرف بالقياس البيولوجي، بينما يراقب موظفو الأمن الموجودون في مقصورات مغلقة بين الممرات عملية العبور ويصدرون التعليمات عبر مكبرات الصوت. وقد أكد المدير الإسرائيلي لقطاع العبور التابع للإدارة المدنية في شاعر إفرام أن عملية العبور بكاملها لا تستغرق سوى ٥-٧ دقائق، من المدخل إلى المخرج؛ بيد أنه عندما تكون هناك حاجة إلى التدخل البشري في أية مرحلة من المراحل فقد تجري العملية ببطء كبير. فضلاً عن ذلك، فإن هذا التصريح لا يأخذ بعين الاعتبار الوقت الذي يُقضى في الانتظار في الصفوف الطويلة قبل الدخول إلى المحطة خلال فترة الذروة في الصباح المبكر.

ويتطلب عبور "التشاحن" التجاري أن توضع جميع السلع التي ستُنقل، على لوحات لتحميل البضائع حسب نوع السلعة، وحجم هذه اللوحات محدود في ١,٦ متر مربع. وتدخل الشاحنات إلى المحطة ثم تُفتش باليد من قبل موظفين مسلحين تابعين للأمن الخاص. وتخضع بعد ذلك لجهاز مسح صناعي بالأشعة السينية، تسمح قدرته بمسح ٢٠-٢٥ شاحنة في الساعة، قبل أن تُسحب اللوحات في الشاحنة التي تنتظر على الجهة الأخرى لتسليم السلع في الداخل. وبلغ وقت هذه العملية في المتوسط ٢٥-٤٥ دقيقة تقريباً، لكن قد تحدث حالات التأخير لأن أجهزة المسح لا تستطيع التعامل مع بعض أنواع السلع، بما فيها النضائد. فضلاً عن ذلك، يمكن قضاء الكثير من الوقت في انتظار الدخول إلى باحة المعبر، بما أنه لا يمكن التعامل إلا مع القليل من الشاحنات في كل مرة. وكان رد الإدارة المدنية على هذه المشكلة هو القول إنه لا ينبغي لسائقي الشاحنات الفلسطينية الالتقاء على المعبر في الوقت نفسه. وبلغ إلى علم البعثة أن قدرة

^٨ أربع نقاط من نقاط العبور هذه، الواقعة حول القدس، تسمح للفلسطينيين الحاملين للتراخيص بالدخول إلى القدس الشرقية للعمل أو للحصول على الرعاية الطبية أو التعليم أو لأسباب دينية.

^٩ في الوقت الذي يبعث فيه الوسطاء الإسرائيليون الآن شاحناتهم مسافات أقصر (حتى المحطات فقط)، فإن الأتعاب التي يحملونها للمنشآت الفلسطينية بقيت هي نفسها. وعلى الشاحنات الفلسطينية أن تقطع مسافات أطول عبر العديد من نقاط التفتيش والحوافز الداخلية في الضفة الغربية؛ وبالتالي ارتفعت تكاليفها ارتفاعاً كبيراً. ويزداد هذا المازق تازماً لأن بعض المحطات لا تقبل إلا بعض أنواع السلع. ونتيجة لذلك يحتاج منتج المنواة الموجود في شمال الضفة الغربية إلى قطع الطريق كله إلى إحدى المحطات في محافظة الخليل في الجنوب لكي يصدر المنتج.

حركة السلع في شاعار إفرام/ محطة طيبه بين الضفة الغربية (طولكرم) وإسرائيل							
الوقت الأدنى للاستبدال (بالساعات)	الوقت الأقصى للاستبدال (بالساعات)	متوسط وقت استبدال الشاحنات (بالساعات)			متوسط الشاحنات المحملة الداخلة في اليوم	متوسط الشاحنات المحملة الخارجة في اليوم	
		المجموع	الإجراءات	الانتظار			
05:40	00:35	02:33	01:20	01:13	52.0	31.0	كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨
05:15	00:55	02:18	01:09	01:09	57.0	49.5	شباط/ فبراير ٢٠٠٨
02:50	00:40	01:51	00:55	00:56	58.0	47.0	آذار/ مارس ٢٠٠٨

المصدر: Paltrade, West Bank Terminals Movement Monitoring Report، طبعت مختلفة.

٤٦. وبسبب بناء الجدار الفاصل حول القدس الشرقية المحتلة أصبح من الصعب جدا على الفلسطينيين من جميع أنحاء الضفة الغربية البحث عن العمل أو الاتجار أو التردد على المدارس أو الجامعات في المدينة. وإن قطع مسافات أطول للوصول إلى أماكن العمل وحالات التأخر على المعابر وعدم اليقين بشأن منح أو تجديد التراخيص هي جوانب من هذه الصعوبات. وقد أدى الازدحام في المعابر إلى اثبات عزيمة العاملات للبحث عن العمل في القدس الشرقية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٨ ب). وتطلب التراخيص التجارية من أجل جلب السلع، بما فيها المنتجات الزراعية، عبر نقاط التفتيش الإسرائيلية. وهناك توثيق جيد للندهور الاقتصادي الذي تشهده القدس الشرقية منذ بناء الجدار الفاصل (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٨ ج). وأعرب بعض المحاورين الفلسطينيين لبعثة مكتب العمل الدولي عن الخشية من أن تُسحب صفة الإقامة من الفلسطينيين المقيمين في بلدات تقع داخل المناطق البلدية في القدس كما حددتها إسرائيل من طرف واحد، والتي تقع في الجهة الشرقية من الجدار الفاصل.

نظام التراخيص التعسفي بانتظام يفاقم عمليات الإغلاق المادي

٤٧. تتضاعف كثرة الحواجز المادية أمام حركة تنقل الفلسطينيين بسبب نظام معقد ومبهم للتراخيص، يتحكم في معظم حركة تنقل الفلسطينيين خارج مناطقهم البلدية. وفي أغلب الأحيان، يتطلب التنقل من بعض المدن وإليها، مثل نابلس، ترخيصاً؛ ويحتاج الفلسطينيون غير المقيمين في وادي الأردن إلى ترخيص لدخول هذه المنطقة. وعلى غرار ذلك، يحتاج جميع الفلسطينيين، ما عدا الحاملين لبطاقات تعريف من القدس الشرقية، إلى ترخيص منفصل لدخول المدينة. ويحتاج المقيمون في غزة إلى تراخيص لدخول الضفة الغربية على غرار ما يحتاجه المقيمون في الضفة الغربية لدخول غزة. وهناك أنواع متعددة من التراخيص، كما أن القيود واللوائح تتغير باستمرار ودون إشعار سابق. ومن الواضح أن هذا النظام ليس مصمماً لتحقيق توازن عادل للتعويض الاجتماعي والاقتصادي.

٤٨. ويتحكم نظام خاص للحصص وتراخيص العمل في دخول الفلسطينيين إلى أسواق العمل الإسرائيلية، التي يمكن الوصول إليها من محطة خاصة بالمشاة من محطات العبور البالغ عددها ١١ محطة والموجودة على طول الجدار الفاصل في الضفة الغربية. ويخضع العمل في المستوطنات الإسرائيلية على غرار ذلك للحصص والتراخيص. وقد توقف بالمرّة إصدار التراخيص لصالح العمال من غزة لدخول إسرائيل منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦. وكما يوضح الجدول ٣-٢، فإن مجموع التراخيص التي تصدر يكون في معظم الأحيان أقل من الحصص. فضلاً عن ذلك، فإن الحصول على ترخيص، صالح لمدة ثلاثة أشهر في كل مرة، لا يضمن القدرة فعلاً على الدخول للعمل، لأن ما تفرضه قوات الدفاع الإسرائيلية من إجراءات حظر التجول و/ أو عمليات الإغلاق الآنية للمعابر قد يحول دون الدخول.

الجدول ٣-٢: الحصص والتراخيص للعمال الفلسطينيين من أجل الدخول إلى إسرائيل والمستوطنات

المجموع	التراخيص الصادرة			الحصة	
	المستوطنات	القدس	إسرائيل		
35 827	16 135	1 787	17 905	38 035	٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥
35 881	13 371	2 414	20 096	37 771	١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٦
40 053	18 410	2 770	18 873	45 510	٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٧
44 478	21 162	3 036	20 280	47 062	١٦ آذار/ مارس ٢٠٠٨

المصدر: المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، عروض مختلفة مقدمة إلى منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

٤٩. ورغم أنه كان هناك تراجع ضخم في عدد تراخيص العمل الصادرة منذ ما قبل أوج الانتفاضة سنة ١٩٩٩، عندما كان أكثر من ١٤٠٠٠٠ فلسطيني يعملون في إسرائيل (بترخيص أو بدون ترخيص)، فقد ارتفع في الواقع مجموع الحصص وعدد التراخيص الصادرة لصالح العمال الفلسطينيين لدخول إسرائيل والمستوطنات منذ سنة ٢٠٠٥ بما يقارب ٩٠٠٠^{١٠}. علاوة على ذلك، يُقدر بأن حوالي ١٥٠٠٠ فلسطيني يعملون حالياً في إسرائيل بدون ترخيص (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠٠٨). ويستطيعون فعل هذا عن طريق القيام برحلات طويلة وخطيرة أكثر فأكثر للعبور من بعض المناطق التي لم يستكمل فيها الجدار الفاصل بعد. وأخبرت البعثة أيضاً بأن المستوطنين الإسرائيليين يهربون العمال الفلسطينيين عبر نقاط التفتيش مقابل رسم يدفعونه لهم.

٥٠. وبشكل ملحوظ، يبدو أن هناك ارتفاعاً ثابتاً في عدد التراخيص الصادرة للعمل في المستوطنات. وعلى سبيل المثال، في آذار/ مارس ٢٠٠٨، أصدر عدد من التراخيص للعمل في المستوطنات أكبر من عدد تلك الصادرة للعمل في إسرائيل. ورغم أن جميع المستوطنات في الأراضي المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي وتمثل عائقاً كبيراً أما تحقيق السلام، فإن عدداً متزايداً من الفلسطينيين لا يجدون أية فرص لكسب الدخل سوى العمل هناك. وكان من بواعث القلق أيضاً بالنسبة للبعثة، المعلومات التي وردت إليها مراراً وتكراراً عن أن قوات الدفاع الإسرائيلية تستخدم بشكل متزايد إصدار أو تجديد التراخيص - وبالتالي الوعد بسبيل للرزق- كوسيلة لتوظيف المخبرين.

٥١. وأخبر المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي المحتلة بأن ٢٠٠٠ عامل وأسرهم قد سُمح لهم مؤخراً بالدخول إلى إسرائيل من الضفة الغربية لقطف الزيتون، و٦٠٠ آخرين لقطف الخيار. وإضافة إلى ذلك، ارتفعت حصة العمال الفلسطينيين في قطاع البناء بما يبلغ ٥٠٠٠ في منتصف نيسان/ أبريل ٢٠٠٨. وقد اعتمدت هذه التدابير التخصيصية لتلبية احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي.

العزل التام لغزة يؤدي إلى الانهيار الاجتماعي والاقتصادي

٥٢. لقد اشتد الحصار الاقتصادي المفروض على غزة منذ فوز حركة حماس في الانتخابات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، اشتداداً كبيراً بعدما سيطرت الحركة فعلياً على القطاع في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧. وعمدت إسرائيل، التي تراقب أصلاً حدود غزة وخطها الساحلي ومجالها الجوي، إلى إعلان غزة "كيانا عدواً" وزادت من تشدداتها في إغلاق الحدود، واضعة بذلك حداً لأي تنقل للأشخاص^{١١} ولأغلبية السلع، باستثناء الواردات من أهم الإمدادات الإنسانية الأساسية^{١٢}. وضمنت هذه الحركة المعيرة على ما يبدو للسلع نحو غزة تفادي كارثة

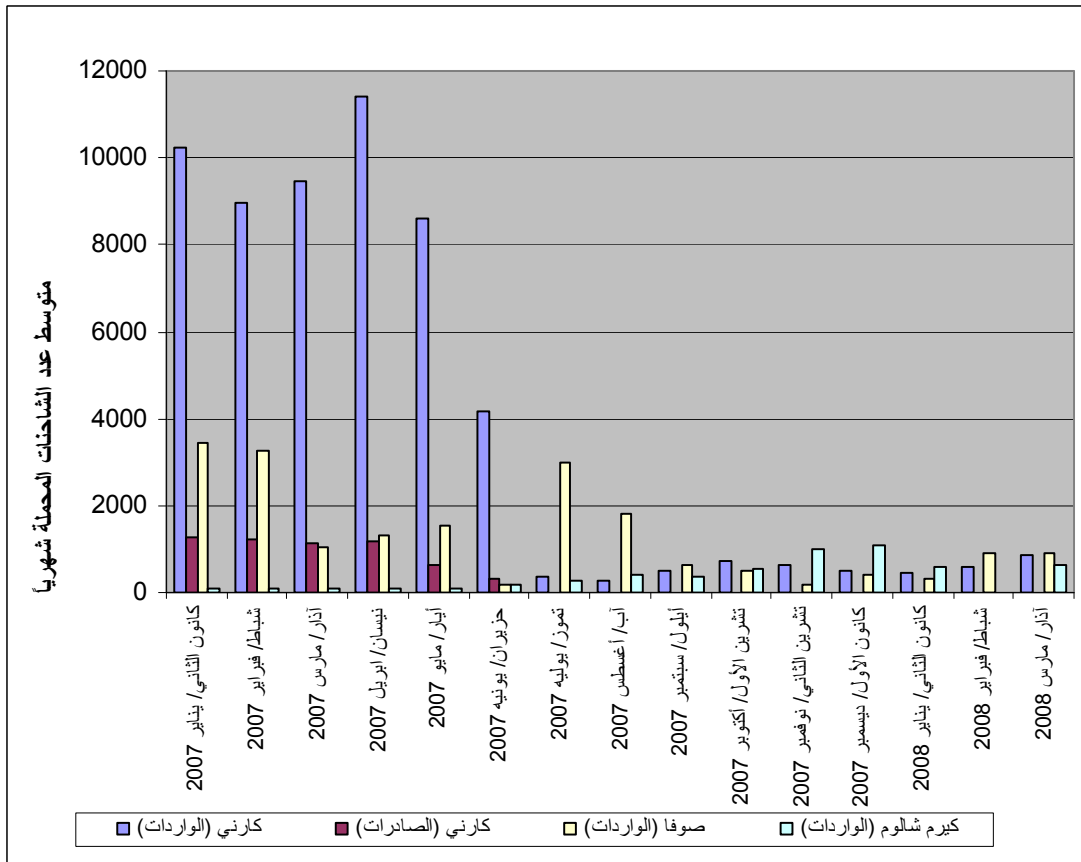
^{١٠} إضافة إلى ذلك، يستمر إصدار عدد من التراخيص لصالح التجار و١٥٠٠ بطاقة من نوع "شخص مهم جداً" لصالح رجال الأعمال ("بطاقات رجال الأعمال") لدخول إسرائيل من أجل مزاوله أعمالهم. وتبقى إمكانية الاستفادة فعلياً أم لا من هذه التراخيص رهينة بالاعتبارات الأمنية لإسرائيل.

^{١١} كان معبر إيريز إلى إسرائيل مغلقاً أمام جميع الفلسطينيين، ما عدا في حالات الإجلاء لطوارئ طبية، من حزيران/ يونيو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسُمح لبعض رجال الأعمال بالعبور إلى إسرائيل عبر إيريز منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، لكن التدفق كان بطيئاً وغير منظم. وتوقف تدفق العمال إلى إسرائيل عبر إيريز بالمرّة بعد نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وما زال معبر رفح إلى مصر مغلقاً تقنياً منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

^{١٢} تشمل الواردات المسموح بها المواد الأساسية مثل القمح والدقيق والسكر والأغذية المجمدة ومنتجات الحليب والأرز والخضروات والفواكه والزيت النباتي والأدوية وإمدادات الوقود.

٥٣. ويبين الشكل ١-٣ أنماط حركة السلع إلى غزة ومنها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفي بداية تلك السنة، كانت نقطة العبور التجاري الرئيسية - رصيف النشاحن في كارني - تعمل بمستوى أقل بكثير من المستويات المستهدفة في اتفاق التنقل والعبور، الذي تم التفاوض بشأنه والمبرم في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^{١٣}. ومنذ منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٧، توقف نقل جميع الصادرات (حركة تنقل الشاحنات إلى الخارج) من كارني ولم يعد يُسمح إلا بتقاطر بطيء لواردات المعونة الإنسانية. وقد استخدمت أيضاً نقطتا العبور الثانويتان صوفا وكيرم شالوم للسماح بدخول بعض سلع المعونة الإنسانية، لكن تم توقيف جميع الواردات الأخرى. وتشمل المواد المحظورة الإسمنت وأية مواد خام أخرى تصلح للبناء أو الصناعة وقطع الغيار والحواسيب والسيارات والملابس من بين مواد أخرى كثيرة.

الشكل ١-٣: حركة السلع إلى غزة ومنها



المصدر: Paltrade, Gaza Terminals Movement Monitoring Report، طبعت مختلفة.

٥٤. وقد كانت نتائج هذا الإغلاق الشامل مدمرة. وكشف البنك الدولي (٢٠٠٧ب) عن أن ٩٦ في المائة من ٣٩٠٠ مؤسسة صناعية كانت موجودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وتستخدم ٣٥٠٠٠ عامل، قد أُجبرت على الإغلاق. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، كان عدد المؤسسات التي بقيت تعمل فقط ١٣٠ مؤسسة، تشغل ١٣٠٠ عامل وتعمل بجزء من قدرتها العادية. وعلى غرار ذلك، أُغلقت جميع منشآت البناء في غزة، البالغ عددها ١٢٠ منشأة والتي كانت تعتمد كلياً على الإسمنت ومجمل الواردات من إسرائيل، مما أدى إلى توقف ٤٢٠٠٠ عامل عن العمل حسب التقديرات. وتوقفت جميع مشاريع البناء، بما فيها المشاريع الإنمائية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

¹³ دعا اتفاق التنقل والعبور إلى تنقل ٤٠٠ شاحنة في اليوم بحلول نهاية سنة ٢٠٠٦، وهو مستوى تجاري أقل بكثير في حد ذاته من المستوى الذي كان عليه قبل اندلاع الانتفاضة الثانية.

٥٥. وكان لعدم القدرة على التصدير أيضاً أثر مدمر على قطاعات النقل التجاري والأثاث والملابس والمحاصيل النقدية. وتبين البيانات التي قدمها مكتب التنسيق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي أنه سُمح لبعض المنتجات الزراعية بالخروج من محطة كيرم شالوم بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وشملت هذه المنتجات ١٣٣ طناً من البطاطا و١١٢ طناً من الفريز و٦,٧ طناً من الأزهار المقطوفة (القرنفل). ومع ذلك، اتضح أن مرافق المحطة غير كافية لمعالجة المنتجات الزراعية، وفي كانون الثاني/يناير توقف تصدير المحاصيل الزراعية، مع تراجع إلى حد كبير عن ناتج الموسم (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠٠٨).

٥٦. وبدأ الافتقار إلى المواد والمعدات يؤثر في توفير التعليم والرعاية الطبية في غزة، رغم أن الموظفين في هذين القطاعين مستمرين في العمل. وهذا على عكس الموظفين الآخرين في السلطة الفلسطينية، وأغلبهم في قوات الأمن ومعظم الوزارات، الذين طلبت منهم السلطة الفلسطينية في رام الله ألا يذهبوا إلى العمل، رغم أن رواتبهم كانت تدفع من جديد منذ تولي فياض السلطة واستئناف الدعم من خارج الميزانية.

٥٧. وقد أدت حالة اليأس هذه إلى اختراق معبر رفح لمدة أحد عشر يوماً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عن طريق استخدام الناشطين للقوة، وحينها دخلت من جديد سلع عديدة، من السجائر إلى الإسمنت، إلى أسواق غزة رغم أنها كانت بأسعار أعلى بكثير. وفي حين كانت آثار الفتح المؤقت للمعبر بادية بوضوح، فقد كانت أيضاً قصيرة الأمد. ومع استمرار الحصار، فقدت الوظائف أكثر من أي وقت مضى؛ وأخذت آليات التدبير السابقة في الازمحلال، بما فيها الاعتماد على الأصول المتضائلة؛ وبلغ الاعتماد على المعونة الغذائية مستويات جديدة مثيرة للقلق الشديد (حوالي ٨٠ في المائة من السكان). وليس في الأفق حالياً سوى احتمالات ضعيفة، أو منعدمة، للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.

أعمال العنف والانشغالات الأمنية وأثرها على النشاط الاقتصادي

٥٨. تجددت محادثات السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في سياق من العنف المحتدم. ومع تولي حركة حماس السلطة في غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، غدت أجزاء من جنوب إسرائيل القريبة من غزة معرضة لوابل عشوائي متصاعد من صواريخ القسام. وقد أطلق عدد من هذه الصواريخ ناشطون فلسطينيون من نقاط العبور في غزة، التي تشكل الطرق الوحيدة للمعونة الإنسانية إلى الأراضي ومنها. وفي بداية سنة ٢٠٠٨، أطلقت صواريخ أكثر تطوراً وأبعد مدى من نوع جراد ١٢٢ من غزة في اتجاه ميناء أشكيلون الإسرائيلي.

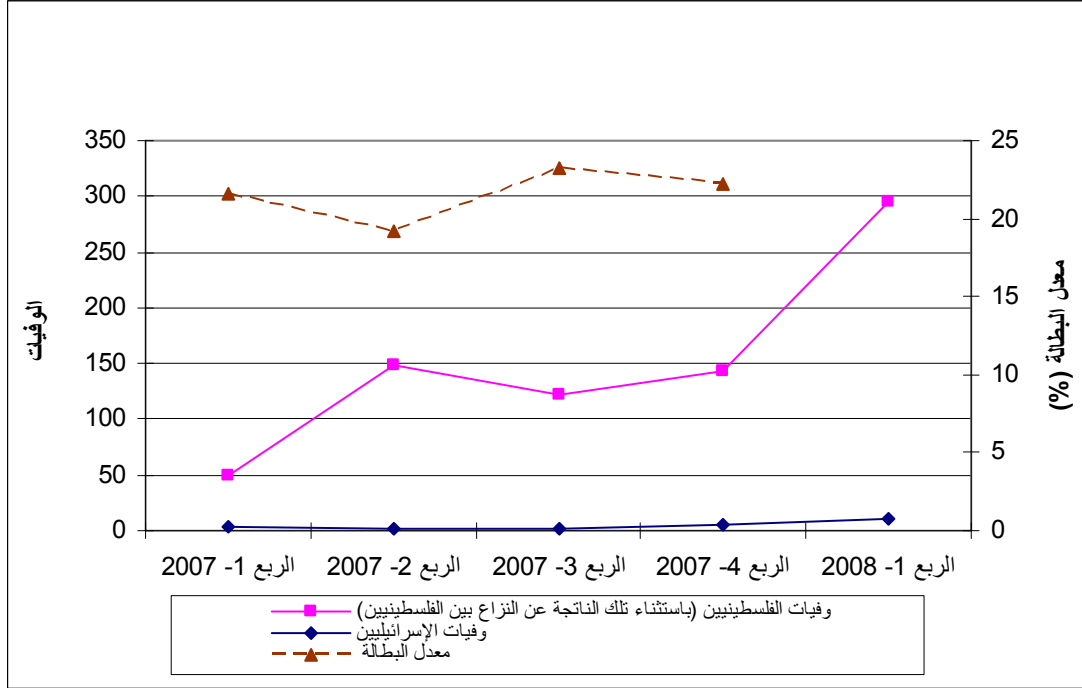
٥٩. وصعدت إسرائيل استخدام القوة العسكرية ضد الفلسطينيين من خلال هجمات جوية أكثر تكراراً وتدميراً على غزة وعمليات التوغل البرية في غزة والضفة الغربية معاً، مما نجم عنه تدمير الممتلكات العامة والخاصة واعتقالات وإصابات ووفيات. ويفيد المقرر الخاص للأمم المتحدة، المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بأن "قوات الدفاع الإسرائيلية [لم تميز] في كثير من الأحيان، تمييزاً واضحاً بين الأهداف العسكرية والمدنية" (مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨).

٦٠. وتستمر الأمم المتحدة في اعتبار غزة كأراض تحتلها إسرائيل. وبناء على اقتراح المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، اعتبر مجلس حقوق الإنسان إسرائيل مسؤولة بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان عن أعمالها فيما يخص غزة (مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨، أ، ب). وقد استنكر الأمين العام للأمم المتحدة عدة مرات الخسائر في الأرواح في صفوف السكان المدنيين، الناتجة عن العمل العسكري الإسرائيلي ضد غزة وأعمال العنف التي تقوم بها المجموعات الناشطة، ودعا جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها الخاصة بموجب القانون الدولي.

٦١. ويبين الشكل ٣-٢ الخسائر البشرية الناتجة عن النزاع وكذلك المعدل الرسمي للبطالة الفلسطينية. ويؤدي ارتفاع مستوى النزاع، الذي مات من جرائه ٢٩٦ فلسطينياً في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٨ (و ١١ إسرائيلياً في الفترة نفسها)، إلى استمرار المستويات المتدنية للنشاط الاقتصادي الفلسطيني، التي لا تسمح بأي انخفاض جوهري للبطالة.

٦٢. إضافة إلى ذلك، تصاعد العنف بين الفلسطينيين في الأشهر الستة الأولى من سنة ٢٠٠٧، متسبباً في ٤٠٠ حالة وفاة إضافية في صفوف الفلسطينيين مع نهاية حزيران/يونيه، وهو الوقت الذي أحكمت فيه حركة حماس سيطرتها التامة على غزة. وبعد ذلك تراجع العنف الداخلي بشكل ملحوظ في غزة والضفة الغربية معاً، مع تسجيل ٢٥ إصابة بين كانون الثاني/يناير وأذار/مارس ٢٠٠٨. وقد ضاعفت السلطة الفلسطينية جهودها

الشكل ٣-٢: الخسائر البشرية الناتجة عن النزاع والبطالة الفلسطينية



المصدر: OCHA, oPt Protection of Civilians database, 2008; unemployment data from PCBS, 2008.

المزيد من المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة

٦٣. تستخدم المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة الأرض والمياه والموارد الأخرى التي ليست متاحة للمزارعين والعمال الفلسطينيين والمنشآت الفلسطينية. ويؤدي التوسع المستمر لمناطق الاستيطان وهياكله الأساسية وسكان المستوطنات إلى تنافس مباشر على الموارد. وقد أنشئ أكثر من ٨٠ في المائة من المستوطنات كلياً أو جزئياً على الأراضي الفلسطينية الخاصة.

٦٤. وإن مسار الجدار الفاصل المتعرج حول معظم المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وشبكة الطرق "الخاصة بالمستوطنين دون غيرهم"، والحواجز العسكرية ونقاط التفتيش الممتدة عبر الضفة الغربية والتي تقيد بشدة حركة تنقل الفلسطينيين، كلها عناصر تقدم على أنها تدابير متخذة لحماية المستوطنين الإسرائيليين ولتنقلهم بحرية نحو إسرائيل ومنها. وبالنسبة للعديد من المراقبين، فإن العائق الأكبر أمام الاستجابة للشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل هو بالتحديد استمرار توسع المستوطنات (ألفر، ٢٠٠٨).

٦٥. وخلصت محكمة العدل الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة معاً إلى أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، هي غير قانونية بموجب القانون الدولي وهي عائق أمام السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨ ب). ورغم أن خارطة الطريق دعت في سنة ٢٠٠٣ إلى تجميد فوري لجميع أنشطة الاستيطان، فإن هذه الأنشطة ما زالت مستمرة.

٦٦. وهناك حتماً معلومات متناقضة عن العدد الصحيح للمستوطنات والمستوطنين. والأمر الذي لا جدال فيه هو أن السكان المستوطنين وحجم وعدد المستوطنات في ارتفاع مستمر منذ أوائل السبعينات. واستمر هذا الاتجاه في سنة ٢٠٠٧ وبداية سنة ٢٠٠٨.

٦٧. ويسجل المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل ٢٦١٦٠٠ إسرائيلي في ١١٩ "بلدة يهودية" في الضفة الغربية في نهاية سنة ٢٠٠٦، وهي زيادة بنسبة ٥,٨ في المائة مقارنة بسنة ٢٠٠٥. وبين سنتي ١٩٩٥ و٢٠٠٦ ارتفع عدد السكان المستوطنين إلى أكثر من ١٢٧٠٠٠ شخص بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٥,٧ في المائة، مقارنة مع ٢ في المائة بالنسبة لمجموع سكان إسرائيل (المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، ٢٠٠٧). وبشكل نسبي يعادل عدد سكان المستوطنات ٣,٧ في المائة من سكان إسرائيل.

الجدول ٣-٣: حساب المستوطنين والمستوطنات

الضفة الغربية		القدس الشرقية	
سكان المستوطنات	عدد المستوطنات	سكان المستوطنات	عدد المستوطنات
المكتب المركزي للإحصاء	261 600	غير متاح	غير متاح
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	274 621	201 139	26
(الضفة الغربية والقدس الشرقية معا)			
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	450 000	-	-
معهد القدس للدراسات الإسرائيلية	غير متاح	186 800	-

المصادر: المكتب المركزي للإحصاء، خلاصة إحصائية عن إسرائيل، ٢٠٠٧، الجدول ٢-٧؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧ ج؛ معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٨.

٦٨. ويحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٤٤ مستوطنة، ٢٦ منها في القدس الشرقية، وكان مجموع سكانها ٤٧٥٧٦٠ في نهاية سنة ٢٠٠٦. وفي القدس الشرقية يقدر عدد سكان المستوطنات بزهاء ٢٠١١٣٩. وكان عدد سكان المستوطنات يعادل ١٦,١ في المائة من مجموع سكان الضفة الغربية، و٤٤ في المائة من سكان القدس الشرقية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧).

٦٩. ويحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ١٤٩ مستوطنة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ويبلغ عدد سكانها تقريبا ٤٥٠٠٠٠ مستوطن (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧ ج).

٧٠. وحسب مصدر آخر، يقدر عدد المستوطنين الإسرائيليين في القدس الشرقية، التي ضمتها إسرائيل إليها في سنة ١٩٦٧، بزهاء ١٨٦ ٨٠٠ نسمة، ويعيشون إلى جانب السكان الفلسطينيين البالغ عددهم حسب التقديرات ٢٤٧ ٣٠٠ نسمة (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٨). وبين سنتي ١٩٨٧ و٢٠٠٥ ازدادت المنطقة التي تغطيها المستوطنات داخل القدس الشرقية بنسبة ١٤٣ في المائة، من ٨٩٠ إلى ٢١٧٠ هكتارا (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧ ج).

٧١. وخلال مناقشات مع بعثة مكتب العمل الدولي، أفاد الدكتور مهدي عبد الهادي من الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية بأن القدس الشرقية تحولت إلى مدينة إسرائيلية من خلال سلسلة من التدابير التي تستهدف السكان الفلسطينيين. وأحال إلى الوثيقة المقدسية التي وقعها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ أكثر من ١٠٠ فلسطيني، مطالبين فيها بالحفاظ على القدس ومؤسساتها وممتلكاتها واقتصادها كجزء لا يتجزأ من الوطن الفلسطيني والكيان السياسي الفلسطيني (الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية، ٢٠٠٧).

٧٢. وتفيد حركة السلام الآن بأن عملية البناء في المستوطنات استمرت بوتيرة سريعة في سنة ٢٠٠٧ وفي بداية سنة ٢٠٠٨. وكان البناء يجري في ١٠١ مستوطنة، وفيها أكثر من ٥٠٠ مبنى قيد التشييد، ويشمل كل مبنى عدة وحدات سكنية (أوفران، ٢٠٠٨).

٧٣. وفي القدس الشرقية طرحت عطاءات لبناء ٧٥٠ وحدة سكنية بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وأذار/مارس ٢٠٠٨ (أوفران، ٢٠٠٨). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أعربت الجمعية العامة عن قلق خاص إزاء "قيام إسرائيل ببناء وتوسيع المستوطنات في القدس الشرقية المحتلة وحولها... [من أجل] الربط بين مستوطناتها غير الشرعية حول القدس الشرقية المحتلة وزيادة عزلتها، وفي غور الأردن". (الأمم المتحدة/٢٠٠٨ ب).

٧٤. وصرح مؤخرا صائب عريقات، أحد المفاوضين في السلطة الوطنية الفلسطينية، بأن مواصلة إسرائيل نشاطها الاستيطاني "تقوض جهودنا لإحياء مصداقية عملية السلام في عقول شعبنا" (كيرشنر، ٢٠٠٨).

٧٥. علاوة على ذلك، هناك ١٠٥ مراكز خارجية معظمها مكون من مساكن مؤقتة وعربات مقطورة تعتبر غير قانونية حتى من وجهة نظر السلطات الإسرائيلية، بما فيها السلطة العسكرية. وصرحت المحامية الإسرائيلية، تاليا ساسون، مؤخرا في جريدة جبروز اليم بوست (The Jerusalem Post)، يوم ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٨، بأنه في الحقيقة لم تتم إزالة أي مركز خارجي من "المراكز الخارجية غير المصرح لها في الضفة الغربية" البالغ عددها ١٠٥ مراكز، التي حددتها هي في سنة ٢٠٠٥. وفي ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٨، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن إخلاء مركزين خارجيين غير قانونيين لكن حركة السلام الآن استطاعت التحقق من واحد فقط منهما (أوفران، ٢٠٠٨).

٧٦. وحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فقد امتدت مناطق الاستيطان وهياكله الأساسية والمناطق العسكرية المغلقة أمام الفلسطينيين إلى حوالي ٣٨ في المائة من منطقة الضفة الغربية. ويكون تنقل الفلسطينيين على الطرق الموجودة في المنطقتين باء وجيم حسب التصنيف الذي جاء في اتفاقات أوسلو لسنة ١٩٩٣، إما محظورا أو مقيدا (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧ ب). وحسب تقديرات بتسليم، هناك حوالي ٣١١ كلم من هذه الطرق عبر الضفة الغربية (بتسليم، ٢٠٠٧ أ). وأبلغ مثال على ذلك الطريق السريع رقم ٤٤٣ المؤدي إلى القدس. ويستخدم الإسرائيليون وحدهم الآن هذا الطريق السريع الذي بُني في الأصل، حسب الجيش، من أجل الفلسطينيين. وتمنع الحواجز الطرقية السيارات الفلسطينية من الدخول إلى الطريق السريع، كما لاحظت بعثة مكتب العمل الدولي ذلك. وأيدت المحكمة الإسرائيلية العليا، في قرار مؤقت، مبدأ الطرق المنفصلة للفلسطينيين في المناطق المحتلة (برونر، ٢٠٠٨).

٧٧. وخلاصة القول، إن للمستوطنات وما نتج عنها من تقطيع أوصال الضفة الغربية عواقب بالغة على وصول الفلسطينيين إلى الموارد المنتجة والعمالة وعلى تنقل الأشخاص والسلع.

الانعكاسات على الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي

٧٨. يسفر تشديد الإغلاق الداخلي في الضفة الغربية عن تجزؤ الأراضي إلى مراكز سكنية معزولة بطريقة تحمي المستوطنات الإسرائيلية وتنقل المستوطنين بحرية. فقد غدت القدس الشرقية ووادي الأردن أكثر فأكثر منطقتين يتعذر على الفلسطينيين الدخول إليهما. وإن تعرض الضفة الغربية إلى هذا "التقسيم إلى كاتونات" له ضرر بالغ على وفورات الحجم. وبالموازاة مع ذلك، يكبح الإغلاق الخارجي المشدد على غزة والضفة الغربية الاتجار بالسلع والدخول إلى أسواق العمل الإسرائيلية. والنسيج الاقتصادي والاجتماعي لغزة في ظل الحصار أخذ في التمزق.

٧٩. ورغم أنه على الأمد الأطول ينبغي ألا يكون الفلسطينيون مجرد مجموعة من الأيدي العاملة لصالح السوق الإسرائيلية، يبقى الوصول إلى العمالة في إسرائيل مصدراً مهماً للدخل في غياب اقتصاد فلسطيني يعمل بشكل جيد. وإن الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية بيان صريح عن عزم السلطة الفلسطينية على إنشاء مثل هذه القاعدة الاقتصادية، بالأساس من خلال تنمية القطاع الخاص، وهو أمر يدعمه المجتمع الدولي دعماً قوياً.

٨٠. وفي هذا السياق، اتخذت السلطة الفلسطينية خطوات مهمة للتحكم في وضعها المالي وإصلاح الأمن الداخلي. بيد أن تخفيف القيود المفروضة على التنقل تخفيفاً كبيراً، شرط أساسي حاسم لفسح المجال للاستثمار الخاص وللتجارة. وكما صرح البنك الدولي، يحتاج الانتعاش الاقتصادي والنمو المستدام إلى "إعادة تقييم جذرية لإجراءات الإغلاق وإعادة استئناف الحركة" (البنك الدولي، ٢٠٠٧ ج).

٨١. إن التزايد المتقلب في التحركات والتنازلات أو الزيادات الضئيلة في عدد تراخيص العمل و"بطاقات رجال الأعمال" الصادرة أو إزالة القليل من الحواجز الترابية مع ترك نقاط التفتيش الأساسية الحساسة لن تحسن سبل عيش الفلسطينيين. وما لم يُلغ نظام الإغلاق الخانق إلغاءً حقيقياً في الضفة الغربية وغزة معاً، فإن الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية مؤخراً لن تؤدي بالأرجح إلى أي انتعاش اجتماعي واقتصادي مستدام وسيظل المستقبل معتماً.

التمييز وأزمة الهوية في الجولان السوري المحتل

٨٢. لقد زرع المواطنون السوريون الذين يعيشون في الجولان السوري المحتل أراضيهم وبساتينهم المثمرة بالفواكه على مدى أجيال. وإن هذا الجانب الخاص من حياتهم الاجتماعية والاقتصادية هو الذي يوجد أيضا في صميم هويتهم الثقافية والوطنية. وقال أحد الأهالي من بلدة مجدل شمس لبعثة مكتب العمل الدولي "إن الأرض والأشجار هي أرواحنا".

٨٣. ولا شك في أن أشد آثار الاحتلال الإسرائيلي ضرراً على سبل عيش الأهالي يتأتى عن القيود المفروضة على زرع الأراضي والفلاحة. وإن مصادرة أراضي المواطنين السوريين واقتلاع الأشجار والشجيرات وتدميرها والتمييز فيما يخص الحصول على المياه وعلى تراخيص البناء، كلها أمور لا تزال تضر بالمواطنين السوريين الذين يعيشون في الجولان المحتل. فضلا عن ذلك، دمر شتاء قارس بشكل خاص الكثير من حصاد سنة ٢٠٠٧، مما فاقم حالة المزارعين الاقتصادية الصعبة. وتتعرض الأرض التي لم تُزرع للمصادرة من قبل السلطات الإسرائيلية.

٨٤. وأفاد الأهالي العرب في بلدة مجدل شمس بأن السلطة الإسرائيلية المكلفة بالمياه كانت تخصص في البداية ٧٥٠ متراً مكعباً من الماء للدونم الواحد من أراضي المستوطنين الإسرائيليين (دونم واحد يساوي ٠,١ هكتار)، في حين كان للمزارعين العرب حصة تبلغ ١٥٠ متراً مكعباً للدونم. وفي الأونة الأخيرة تم تقليص الحصتين معا إلى ٤٥٠ متراً مكعباً و٩٠ متراً مكعباً على التوالي. وكنتيجة مباشرة لهاتين الحصتين غير المتساويتين لا يستطيع المواطنون السوريون إنتاج الكمية نفسها من التفاح عالي الجودة في الدونم الواحد من الأرض مثل المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة. علاوة على ذلك، يدفع المواطنون السوريون ثمناً أعلى عن الماء كنتيجة لنظام تعريفي تمييزي بشكل غير مباشر^{١٤}. وإن مثل هذه الممارسات تتنافى مع معايير ومبادئ منظمة العمل الدولية المتعلقة بتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة، والتي تشمل الحق في الحصول بشكل متساو على الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد، بما فيها الإعانات، بدون تمييز.

٨٥. وتعتبر حكومة الجمهورية العربية السورية الممارسات التي تقوم بها إسرائيل ضد ملكية المواطنين السوريين ومواردهم الطبيعية في الجولان السوري المحتل، انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وممارسات تتنافى مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ٢٠٠٧). وطلبت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية في مقابلتها مع البعثة، من منظمة العمل الدولية التحقيق في الممارسات التمييزية التي تقوم بها إسرائيل في الجولان السوري المحتل، لا سيما فيما يتصل بصكوك منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها إسرائيل.

٨٦. وتظل آفاق العمالة بالنسبة للأهالي العرب في الجولان السوري المحتل معتمة. ولقد أكد هذا جميع المحاورين وجاء وصفه أيضاً في التقرير الذي قدمه كل من وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ومحافظ القنيطرة في الجمهورية العربية السورية. ويتركز الطلاب المستفيدين من التعليم الجامعي في دمشق في مجالات تمنح آفاقاً ضعيفة للعمالة في الجولان السوري المحتل، مثل الحقوق أو الصيدلة أو الطب. أما فرص العمالة في الإدارة الإسرائيلية فهي محدودة وتفيد التقارير بأن المواطنين السوريين يواجهون التمييز في الحصول على مثل هذه الوظائف بسبب آرائهم السياسية ورفضهم للجنسية الإسرائيلية. وبسبب حالة الارتباب من جراء الاحتلال، هناك افتقار إلى الاستثمار الذي من شأنه أن يؤدي إلى خلق وظائف جديدة. وأخبر أحد ممثلي الهستدروت البعثة بأن الاتحاد يقدم التدريب على المهارات لصالح بعض أعضائه في الجولان السوري المحتل من أجل التشجيع على خلق الوظائف في قطاعي السياحة والخدمات، لا سيما تلك التي تستهدف النساء ذوات المهارات الضعيفة.

٨٧. ويكون الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلية ممكناً بالنسبة لأولئك الذين يتخلون عن الجنسية السورية، وفق ما أفادت به الحكومة السورية. وتتوقف العمالة في إسرائيل بالنسبة للمتخرجين من شباب الجولان السوري المحتل أيضاً على نجاح اختبارات المعادلة. وغالبا ما يُوظف شبان وشابات ذوو مستويات عالية من التعليم في إسرائيل في وظائف أقل من مستوى كفاءاتهم. وتجد النساء أنفسهن في أغلب الأحيان غير قادرات على قبول

¹⁴ حسبما جاء على لسان محاورى البعثة، يبلغ ثمن ٢٠ في المائة الأولى من حصة الماء المخصصة ١,٢ شيكل إسرائيلي جديد للمتر المكعب (تعريف ألف). ويبلغ ثمن ٦٠ في المائة التي تليها ٢,٤ شيكل إسرائيلي جديد للمتر المكعب (تعريف باء) أما ٢٠ في المائة الأخيرة فتكلف ٣,٦ شيكل إسرائيلي جديد للمتر المكعب (تعريف جيم). ويكون المواطنون السوريون، بسبب حصصهم من الماء الأقل بكثير، مجبرين على استخدامها كلها. وبالتالي، فلا بد لهم من استخدام المياه التي يُدفع ثمنها بالتعريفين باء وجيم أكثر من المستوطنين الإسرائيليين، وكنتيجة لذلك فهم يدفعون مقابل الماء ثمناً أعلى في المتوسط.

٨٨. وفي ظل ظروف الاحتلال، بما فيها التمييز فيما يخص المياه والإعانات الممنوحة للمنتجين الإسرائيليين، إلى جانب الاعتماد بشكل كبير على السوق الإسرائيلية، أصبحت الزراعة أمراً صعباً أكثر فأكثر بالنسبة للمواطنين السوريين في الجولان. وقد ناشدت المجموعة التي التقت بها البعثة في بلدة مجدل شمس الحكومة السورية بأن تساعد الأهالي في تسويق التفاح من خلال ترتيبات من شأنها أن تسمح لهم على الأقل باسترداد تكاليف الإنتاج. وبالنسبة للأهالي، فإن هذا أمر سياسي بالأساس. ونادى زعماء البلدات بوضع نهاية للقيود المفروضة على السفر من الجولان السوري المحتل إلى الأجزاء الأخرى من الجمهورية العربية السورية. وإن معالجة هذه الانشغالات ستسمح للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل بتقوية روابطهم مع الجمهورية العربية السورية والحفاظ على هويتهم العربية السورية، مثلما يؤكدون أن لهم حق في فعل ذلك.

